



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 319 اغسطس 2009 شعبان/ رمضان 1430

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

فصل جديد من ارهاب السلطة الخليفية

برغم فظاعة الجرائم التي ارتكبتها العصابة الخليفية في الفترة الأخيرة بالاعتداء على البحرينيين داخل البلاد وخارجها، فانها مؤشر على حالة اليأس التي يعيشها النظام الخليفى في مقابل صمود أبطال أوام ورفضهم الاستسلام لطغيانه وارهابه. فما من نظام توجه للعنف الدموي لمواجهة المقاومة المدنية الا وانتهى امره بالسقوط. هذا درس واضح من التاريخ القديم والمعاصر. فقد استعمل الاستعمار البريطاني في الهند قوة مفرطة ضد المواطنين في القرن التاسع عشر واستمر في ذلك الأسلوب عندما أعلن المهاتما غاندي مشروع المقاومة المدنية. فكانت النهاية ارقام بريطانيا على الانسحاب من الهند لتخسر بذلك "لؤلؤة التاج البريطاني". وسقط النظام العنصري في روديسيا لانه استعمل القوة ضد المناضلين الوطنيين، وفتلت القوات البريطانية في اخماد ثورة الماو ماو في كينيا التي كان ايان هندرسون واحدا من عناصر الارهاب البريطاني ضد افرادها. وحدث الامر نفسه في جنوب افريقيا عندما مارس نظام الفصل العنصري الارهاب في مواجهة المجموعات المقاومة. وفي العقود الاخيرة سقط نظام الشاه الذي اغتال العلماء والمفكرين داخل ايران وخارجها، ولم تفلح اساليب التعذيب التي مارستها جهاز السافاك في كسر شوكة الاحرار خصوصا عندما يقدم شخص كالامام الخميني الجموع ويتصدى للارهاب البهلوي. كما تداعى نظام صدام حسين بعد ان افراط في سفك دماء مواطنيه بالاغتيال والقتل الجماعي واستهداف المفكرين والعلماء وفي مقدمتهم الشهيد السيد آية الله السيد محمد باقر الصدر. وسقطت كافة الانظمة القمعية التي تدعمها الولايات المتحدة وبريطانيا في امريكا اللاتينية التي مارست ارهاب الدولة بحق المواطنين الذين عارضوا استبدادها، ولم يبق منها نظام واحد.

هذه الامثلة تشترك في حقيقة واحدة، وهي ان النظام السياسي الذي يستهدف مواطنيه بالاغتيال والتعذيب والاغتيال، ويوسع دائرة ارهاب الدولة الى خارج حدوده يفقد مبررات وجوده، ويخلق تناقضات تؤدي بشكل حتمي الى سقوطه. فهل النظام الخليفى استثناء من ذلك كله؟ مشكلة العصابة الخليفية انها تجهل التاريخ وحقائقه، وتعتقد ان الدعم الانجلو امريكى الذي يوفر لها الحماية الامنية وخبرات التعذيب والاغتيال سيضمن لها البقاء، وتجهل او تتجاهل ان ذلك الدعم انما يعيد طريق السقوط المحتوم لكل نظام سياسى اذا فقد شرعيته الشعبية. العصابة الخليفية تفقد هذه الشرعية، ويعرف الحاكم، قبل غيره، ان الاقلام المأجورة والكلمات المعسولة التي يطقها البعض في مديحه، لا تعكس حقيقة مشاعر اصحابها الذين يعرفون قبل غيرهم انهم "مضطرون" لما يقولون طمعا في المال والجاه. فبقاء انظمة الحكم مرهون بموافقة الشعوب عليها، فلا يمكن فخر الشعوب الى الأبد، ولم يحدثنا التاريخ المعاصر ان ديكتاتورا قد استطاع القضاء المبرم على الشعب الذي يحكمه، مهما كان طغيانه وجبروته وارهابه. العصابة الخليفية تعلم جزءا من هذه الحقيقة ولذلك سعت لاستبدال شعب البحرين بمجموعات اجنبية على امل تغيير التركيبة السكانية بشكل دائم يوفر له فدرا من الشرعية الشعبية. انها سياسة سعى لتنفيذها آخرون ومنهم صدام حسين، فلم تغن عنهم شيئا، وضاعت عليهم الارض بما رحبت ثم ولوا مدبرين. فالشعوب تبقى ويذهب الظالمون والمتجبرون والمستبدون، طال الزمن ام قصر. وقد يطول امد الحكم الظالم اذا التزم اساليب سلمية في التعامل مع مواطنيه وسعى لارضائهم بممارسة قدر من المساواة في العطاء والتعيينات. وهذا شأن بقية العائلات الحاكمة في الخليج. فهي ليست انظمة ديمقراطية ولكنها لا تعامل مواطنيها بالقسوة التي تمارسها العصابة الخليفية سواء في معاملة السجناء ام في استهداف النشاط ام في توزيع العطاء. العصابة الخليفية وضعت ايديها على اراضي البحرين البرية والبحرية، ونهبت اموال النفط بشكل ليس له مثيل في

التتمة صفحة (8)

* اعتبرت صحيفة "جيزوراليم بوست" الاسرائيلية في عددها الصادر الأربعاء 22-7-2009 أن البحرين مرشحة بشكل قوي لاتخاذ خطوة ما على طريق التطبيع مع "إسرائيل"، التي لا ترتبط بمعاهدة سلام سوى مع مصر والأردن من بين الدول العربية. ومما يدعم ما ذهبنا إليه الصحيفة قول ولي العهد الخليفى سلمان بن حمد قبل أيام إن "الدول العربية لم تبذل ما فيه الكفاية للتواصل مع الشعب الإسرائيلي من أجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط". وزادت الصحيفة محاولة تدعيم رؤيتها بالقول إن البحرين دولة موالية للغرب، وحليف مقرب للولايات المتحدة، وتستضيف الأسطول الأمريكى الخامس، مشيرة إلى أن ملك البحرين عين في العام الماضى يهودية كسفيرة للمنامة في واشنطن.

* أقدمت السلطات البحرينية مؤخرا بدون سابق إنذار على إنهاء خدمات الناشط الحقوقي محمد عبد الله السنكىس من عمله في الوزارة بعد ان خدم فيها أكثر من 22 عاما. ومحمد السنكىس (في الأربعينيات من عمره) هو مؤسس ورئيس لجنة مناهضة الغلاء التي تأسست في العام 2006م. وكان له دور متميز في إدارة هذه اللجنة وتسليط الضوء على الموضوع. كما كان عضواً فاعلاً في لجان الدفاع عن النشطاء والمعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وبرز في العمل الاجتماعى أيضاً حيث ترأس مركز مقابة الاجتماعى لمدة زمنية، وشاركت لجنته في أنشطة مشتركة مع لجنة العاطلين ولجنة مناهضة استقطاع 1% حتى قبيل اعتقاله الأخير في 21 ديسمبر 2007م ضمن حملة استهدفت نشطاء اللجان المطلوبة الشعبية ومدافعين عن حقوق الإنسان. وقد نشط محمد السنكىس في فترة التسعينيات على مستوى العمل الاجتماعى والمطلبى حيث أعتقل حينها أكثر من مرة، بسبب نشاطه في جمع التوقيعات على العريضة الشعبية للعام 1994م المطالبة بعودة الحياة الديمقراطية وتفعيل دستور 1973م. وقد أعتقل السنكىس في ما عرف بقضية ديسمبر 2007م بسبب الاحتجاجات التي جاءت على أثر وفاة الناشط علي جاسم في مسيرة 17 ديسمبر 2007- المعروف محلياً بعيد الشهداء والضحايا. للمطالبة بمحاكمة المعذبين وجبر ضرر وإنصاف ضحايا الفترة السابقة. وقد اعتادت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب الدعوة لإحياء ذلك اليوم منذ تأسيسها في 2003م.

* أعتقل أكثر من 3 أشخاص خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو الماضى وتمت إحالتهم إلى النيابة العامة التي حققت معهم بتهمة حيازة وصناعة زجاجات حارقة (مولوتوف)، في الوقت الذي أمر قاضى التجديد بحبس المتهمين 45 يوماً على ذمة القضية. وذكرت مصادر مطلعة أن أحد المتهمين تقدم ببلاغ لدى مركز شرطة الخميس بأن سيارته قد سُرقت، إلا أنه تقاجاً برجال الأمن يقبضون عليه ويحولونه إلى مركز شرطة البديع الذين اقتادوه لأحد المقابر وواجهوه بوجود سيارته ويقربها زجاجات حارقة مولوتوف وعلبتين بهما نطف (برميل بترول) إحداهما خالية والأخرى مملوءة.

* أصيب شاب بحرينى (14 عاماً) من منطقة المعامير بإصابات متعددة أدخل على أثرها إلى المستشفى لتلقى العلاج بسبب تعرضه لطلق مطاطى إثر نشوب مواجهات بين متظاهرين وقوات الشغب وتعرض المصاب لكسور ورضوض وتكتل للدم في الججمة وأحاء مختلفة في جسمه. وتأتي هذه المظاهرات المستمرة في معظم قرى البحرين للمطالبة بالافراج عن معتقلي كرزكان والمعامير حيث طالبت النيابة العامة في آخر جلسات المحاكمة بالإعدام للشباب المعتقل منذ أكثر من سنة بتهمة ملفقة بقتل شرطي وعامل آسيوي.

الاعتداء على اثنين من الناشطين البحرينيين في لندن ومحاولة حرق منزل ثالث بعد حملة تتهم سفير البحرين الحالي في لندن بانتهاكات أثناء رئاسته للأمن الوطني

مركز البحرين لحقوق الإنسان

2007-7-22

في تطور نوعي خطير قد يمثل مرحلة جديدة من استهداف الناشطين البحرينيين خارج بلدهم، تعرض كل من السيد عباس العمران - العضو بمجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان - والسيد علي المشيمع - العضو الإداري بلجنة العاطلين ومتدني الأجر- إلى اعتداء جسدي مساء يوم 2 يوليو 2009 في احد شوارع العاصمة البريطانية، وتلقوا بعد ذلك اتصالا يحذرهم من مواصلة نشاطاتهم الاحتجاجية أمام السفارة البحرينية. وفي يوم 6 يوليو 2009 تعرض منزل المعارض السياسي البحريني الدكتور سعيد الشهابي لمحاولة حرق متعمدة احترقت اثرها واجهة المنزل وسيارة ابنة الشهابي، وقد دلت تحقيقات الشرطة على ان الحريق كان مفتعل. وكان العاميين الاخيرين قد شهدا حصول مجموعة من الناشطين البحرينيين على حق اللجوء السياسي في لندن، كما شهدا تصاعد النشاطات الاحتجاجية وخصوصا بعد تعيين ضابط مخابرات منهم بالتعذيب كسفير لحكومة البحرين في المملكة المتحدة.

وفقا لشهادات علي المشيمع وعباس العمران، ففي مساء الخميس الموافق 2 يوليو 2009 وعند عودتهما من فعالية ثقافية متجهين إلى مكان سكنهما بمدينة لندن، تعرضا إلى اعتداء جسدي من قبل أشخاص كانوا فيما يبدو في انتظارهم في إحدى زوايا الطريق. كانت المجموعة مشكلة من ثلاثة أشخاص بمنصف العشرينات من العمر ومن أصول إفريقية، وكانوا يرتدون أغطية على رؤوسهم. وحاول كل من العمران ومشيمع الإفلات من عملية الاعتداء إلا أن المعتدين استمروا في ملاحقتهم حتى سقط العمران أرضا من شدة الضرب الذي تعرض له. وأدى سقوطه على الأرض وارتفاع اصوات الصراخ والتفات بعض الناس من المارة أو من القاطنين بنفس الحي إلى هروب المعتدين. وقد أصيب علي المشيمع بإصابات متفاوتة بأجزاء الجسم وانتفاخ في الجهة العلوية من جبهته. وأصيب عباس العمران بتورم في أعلى حاجب العين الأيمن، وانتفاخ في أسفل الكتف الأيمن مع بعض الجروح في ركبتي الساقين وكوع اليد. وبعد فرار المعتدين سارعا كل من المشيمع والعمران إلى إبلاغ الشرطة التي جاءت بعد 10 دقائق إلى موقع الاعتداء وباشرت التحقيق في الحادث. ويبدو أن آلات التصوير المثبتة في الشارع قد سجلت عملية الاعتداءات التي تعرض لها المدافعين.

وفي الساعة الثانية والنصف من مساء الأحد الموافق 5 يوليو 2009 تلقى علي المشيمع اتصالا مجهولا على هاتفه النقال من مكالمة غير مرقمة ومن شخص تبداوا لكنته انه من أصول إفريقية، قائلا " هل تذكر الضرب الذي تلقته مع زميلك قبل بضع ليالي؟ المرة القادمة سوف تتعرضون إلى القتل اذا ما واصلتم في تظاهراتكم واحتجاجاتكم

ضد الحكومة البحرينية او أمام سفارتها في لندن ومن الأفضل لكم أن تبتعدوا عن السفارة والا ستعرضون الى نفس الاعتداء الذي تعرضتم له" ، وانتهى الاتصال في اقل من دقيقة. وفي اليوم التالي نقل علي المشيمع مستجدات موضوع الاعتداء والمكالمة المجهولة إلى نفس الجهات الأمنية. وقد فتحت السلطات الأمنية في المملكة المتحدة تحقيقا في ذلك الاعتداء.

وقد عرف كل من علي المشيمع وعباس العمران مع مجموعة من الناشطين البحرينيين القاطنين في لندن باحتجاجاتهم السلمية المتواصلة بشكل أسبوعي، تارة أمام السفارة البحرينية بلندن وتارة أخرى في الزاوية الحرة للمتكلمين بحديقة الهاید بارك. وكانت أنشطتهم وفعالياتهم بهدف لفت الانتباه لما هو جار في البحرين من انتهاكات لحقوق الإنسان. والسيد عباس العمران ناشط حقوقي ساهم في تأسيس عدة لجان وجمعيات حقوقية في البحرين، وتم اعتقاله أكثر من مرة وتعرض لعدة اعتداءات جسدية في السابق جراء نشاطه الحقوقي وذلك قبل سفره إلى العاصمة في ديسمبر الماضي حيث تفاجأ بوجود اسمه ضمن قائمة المتورطين في "مخطط اراهابي" والذي تم في ما بعد تعليق التهم ضدهم بقرار ملكي. والسيد علي المشيمع الذي حصل على اللجوء السياسي، فقد كان قبل مغادرته البحرين عضوا إداريا في لجنة العاطلين عن العمل ومتدني الأجر، ومعروف بنشاطه الحقوقي في أوساط اللجان المطالبة الأخرى، وكان قد تعرض إلى اعتداءات جسدية من قبل رجال القوات الخاصة وأحيانا رجال بملابس مدنية. وتعد هذه المرة الأولى التي يتعرض كلاهما إلى اعتداءات خارج بلادهم البحرين.

في حادث آخر وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف من صباح الاثنين 6 يوليو 2009، حاول شخص مجهول إضرام النار في منزل المعارض السياسي المعروف والمقيم في مدينة لندن الدكتور سعيد الشهابي، والذي كان مستغرقا في نومه مع أسرته وأطفاله أثناء الحادث. ووفقا لشهادات الشهابي واسرته فقد تمت السيطرة على الحريق بعد انتباه ربة الأسرة، ومن ثم الإسراع في تنبيه كل أفراد المنزل، الذين عملوا على إطفاء الحريق، والتي أتت على واجهة المنزل والسيارة الخاصة بابنة الشهابي وصناديق تجميع الورق الموجودة أمام المنزل. وأكدت إفادات الشهود وكذلك انتشار رائحة الكيروسين حول المنزل أن الحادث كان مفتعل. وكان الدكتور سعيد الشهابي وقيل اقل من أسبوع من الحادث قد تلقى تحذيرا، حول نية اجهزة الامن البحرينية القيام باعتداءات وشيكة ضد بعض نشطاء المعارضة في الخارج والمدافعين عن حقوق الإنسان. والدكتور سعيد الشهابي من رموز المعارضة البحرينية المقيمين في المملكة المتحدة وبتراس حركة أحرار البحرين.

وتتفرد السفارة البحرينية في لندن عن بقية السفارات البحرينية في الخارج بارتباطها الوثيق

بجهاز الأمن الوطني. ويرأس جهاز الأمن الوطني حاليا الشيخ خليفة بن عبد الله آل خليفة السفير السابق في لندن. والسفير الحالي هناك الشيخ خليفة بن علي بن راشد آل خليفة هو الرئيس السابق لنفس الجهاز. واشتهر هذا الجهاز وفي فترة رئاسة السفيرين السابق والحالي بتزايد وتيرة الاعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان أو النشطاء السياسيين المعارضين للحكومة. بل أن غالبية الحاصلين على اللجوء السياسي في بريطانيا هم من ضحايا هذه الاعتداءات، إلا أن هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها مدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيين إلى الاعتداءات في عاصمة أوروبية.

وكانت السلطات البحرينية قد دأبت على الضغط على الحكومة البريطانية من اجل وقف نشاط المعارضة البحرينية في لندن، أو الامتناع عن توفير الملجأ للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن دون نتيجة تذكر. وفي نفس السياق التقى ملك البحرين أثناء زيارته للعاصمة البريطانية العام الماضي بكل من الدكتور سعيد الشهابي، رئيس حركة أحرار البحرين، وحسن مشيمع رئيس حركة حق الذي كان انذاك في زيارة للعاصمة البريطانية، وطلب الملك من الدكتور سعيد الشهابي العودة للبحرين، بل تحدث عن فتح حوار جدي مع قوى المعارضة البحرينية، إلا أن هذا الحوار لم يبدأ على الإطلاق، بل تم الزج بحسن مشيمع لاحقا في السجن مع العشرات من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بنهم كيدية تتعلق بالإرهاب. ولكن تم الإفراج عنهم فيما وبعد تزايد الاحتجاجات الشعبية وتصاعد الانتقاد من المنظمات الدولية والدول الصديقة للبحرين. وضمن تلك المحاولات التقى العقيد عيسى مسلم أيضا بالرئيس السابق للجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب السيد عبد الرؤوف الشايب مطالبا إياه بالعودة إلى الوطن والعمل من الداخل، إلا أن تلك المحاولات أيضا باءت بالفشل نتيجة الشكوك بعود لا يوجد ما يؤكد على ارض الواقع، خصوصا ان السلطات كانت قد حاولت الزج بالشايب في السجن بتهم تتعلق بالأدب مما اضطره لطلب اللجوء في العاصمة البريطانية.

وفي حين أن مركز البحرين لحقوق الإنسان يقدر ويثمن الموقف الايجابي والانساني للسلطات البريطانية على توفيرها ملجأ للناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان الهاربين من الانتهاكات في البحرين، فإنه يطالبها بفتح تحقيق عاجل في ظروف تلك الاعتداءات وكذلك علاقة السلطات الأمنية في البحرين بتلك الاعتداءات، والكشف عن نتائج تلك التحقيقات. ويطالب المركز أيضا السلطات البريطانية بتوفير الحماية لهؤلاء الناشطين والمدافعين الذين اختاروا العمل السلمي سبيلا لتحقيق مطالبهم الحقوقية.

المعذب فليفل "نائباً" بمجلس الشورى الفاشل

أن يحصل عليها، والتي تجنبه وتحميه من أي مسانلات من المحتمل أن يتعرض لها في بعض الدول الأوروبية، نتيجة الشكاوي التي ربما قد تقدم بها بعض ضحاياه القاطنين في تلك الدول.

جمعية الصف الإسلامي

لم يعرف عن جمعية الصف الإسلامي إلا في الأيام الأخيرة، وما كانت لتعرف لولا بروز اسم عادل فليفل كمستشار سياسي لها. ويعتقد أن هذه الجمعية هي إحدى المؤسسات الوهمية التي صنعتها السلطة في السنوات الأخيرة، ضمن البرنامج الذي أشار إليه تقرير البندر " المجتمع المدني- إستراتيجية التنظيم وإعادة التأهيل" من أجل الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني من خلال خلق جمعيات سياسية وحقوقية وهمية ومصطنعة، سبيلاً نحو إحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني، والهيمنة على المؤسسة التشريعية المترهلة أصلاً والفاقة للارادة المستقلة. وقد ساهم الديوان الملكي في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تنفيذ هذه الإستراتيجية. وقد تم الإعلان عن تأسيس الجمعية في عام 2007 ويرأسها الآن السيد عبدالله خليل بوغمار.

صحيفة الوطن

انفردت صحيفة الوطن باللقاء مع عادل فليفل، وكانت قبل ذلك بأيام قد أعلنت في خبر منفصل عن نية فليفل المشاركة في الانتخابات القادمة. وتعتبر صحيفة الوطن من الصحف القريبة من الديوان الملكي، والمعبرة عن توجهاته، ويملكها اسماً أحد رجال الأعمال البحرينيين القريبين من السلطة، ولكن يسود الاعتقاد بأن مالكيها الحقيقي هو الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، وزير شؤون مجلس الوزراء في الحكومة الحالية والقريب من الملك، وارتبط اسم أحمد عطية الله بالفضيحة التي ألقها مستشار الحكومة السابق الدكتور صلاح البندر، من خلال تزعمه شبكة سرية خطيرة داخل أجهزة الدولة تهدف إلى إقصاء وتهميش أبناء الطائفة الشيعية وإضعافهم انتخابياً، وجرهم إلى نزاع طائفي مع أبناء الطائفة السنية، والعمل على تخريب العملية الانتخابية، وخلق مؤسسات مجتمع مدني مزيفة أو اختراق المستقلة منها. ويفهم من إجراء اللقاء الصحفي مع العقيد السابق فليفل وإعطائه مساحة في هذه الصحيفة كمؤشر خطير ورسالة واضحة مفادها دعم الديوان لفليفل في الانتخابات القادمة.

انتخابات مجلس النواب لعام 2010

تشير المعطيات الموجودة ابتداء من تدخلات الديوان الملكي المباشرة في العملية الانتخابية، والتوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية، واستخدام الصناديق العامة، واستخدام المال السياسي، وتوفير السلطة للدعم التقني والإعلامي لمرشحيها، وتوجيه المجنسين الذين هم خارج البحرين للتصويت لمرشحي الديوان، وإجبار العسكريين للتصويت لمرشحي السلطة، وتؤكد كل تلك المؤشرات والتجارب السابقة أن هناك إمكانية كبيرة في وصول فليفل لمجلس النواب.

وصرح نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان قائلاً "بأن ظهور اسم عادل فليفل مؤخراً ضمن مرشحي الانتخابات النيابية القادمة أمر محبط وخطير، وسيؤدي لأن يفقد الناس ما تبقى من أمل معقود على العملية السياسية برمتها، والتي هي شكلية ومترهلة أصلاً. وإن ترشيحه للانتخابات النيابية القادمة بعد تحد واستهتار واستهانة بشعور ضحايا التعذيب وأسر الشهداء، وإعادة لذكرات أليمة وتاريخ مرير عاناه أبناء هذا الوطن بكافة فئاتهم. إن مكان مجرم من أمثال عادل فليفل هو أن يقضي بقية عمره بين الزنازين على ما اقترفه من جرائم، وليس ممثلاً لإرادة مدينة المحرق الشعبية التي تستحق أفضل منه".

وشراكته المالية مع ابن عم الملك ومستشاره الحالي الشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة، والذي كان يرأس جهاز أمن الدولة آنذاك. وساهمت مشاركة الشيخ خالد معه في توفير الغطاء لجرائم الاحتيال والابتزاز التي قام بها. واشتهر فليفل كذلك بحفلاته الليلية الحمراء الصاخبة، إما في حاناته ومرافقه التي يملكها ويديرها، أو في مزارعه وقصوره ويخوته الخاصة الفاخرة.

وعند تقلد الملك الحالي حمد بن عيسى آل خليفة لسدة الحكم في 6 مارس 1999م، بعد موت أبيه الأمير السابق عيسى بن سلمان آل خليفة، والوعد التي أطلقها في بداية عهده بشأن الإصلاح والمحاسبة والقضاء على الفساد والتي أخافت الكثير من المتورطين في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وأدت بالعقيد عادل فليفل إلى الفرار إلى مدينة برزبن باستراليا، مبشراً أهالي تلك المدينة بعصر اقتصادي زاهر عبر استثمار بعض من أمواله هناك. وكانت وزارة الداخلية البحرينية قد أعلنت في ذلك الوقت إنها طالبت البوليس الدولي (الانتربول) باسترجاعه. وقد قدرت استثماراته في تلك المدينة بمائة مليون دولار صرفها في شراء المباني. وقد عمل مركز البحرين لحقوق الإنسان مع بعض المنظمات الحقوقية في أستراليا، والشخصيات الدولية من أجل طرد فليفل من أستراليا والامتناع عن توفير الإقامة الدائمة له هناك، نظراً لسجله الأسود والانتهاكات الواسعة التي اقترفتها لحقوق الإنسان في البحرين. وأدت تلك التحركات إلى رفض السلطات الأسترالية إبقائه على أراضيها.

كما خرجت العشرات من المظاهرات والاحتجاجات في جميع أنحاء البحرين وشارك فيها عشرات الآلاف من ضحاياه أو أفراد أسرهم، تطالب بتقديمه للعدالة. وكتبت عنه المنظمات الدولية وطالبت حكومة البحرين لتقديمه للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبها، ومن تلك المنظمات هيومان رايتس واتش ومنظمة العفو الدولية.

وفي تغير مفاجئ وبعد أن هدد العقيد فليفل السلطات في البحرين بأنه إن تمت ملاحقته فإنه سيكشف الكثير من المعلومات وسيجر الكثير من المسؤولين البحرينيين معه، تلقى فليفل تلميحات ووعود من جهات في الحكم في أن السلطات سوف لن تستدفعه إذا ما أراد الرجوع إلى البحرين بل سيعفو عنه الملك عفواً خاصاً. وتأكيداً لتلك الوعد أصدر ملك البحرين في أكتوبر 2002 المرسوم بقانون 56 والذي أعفى فيه كل مرتكبي جرائم التعذيب وانتهاكات المرحلة الماضية من الملاحقات القانونية. وبعد تأكده إن الشعارات بالمحاسبة والقضاء على الفساد لم تكن بالجدية التي تصورها، عاد إلى البحرين يوم السبت 23 نوفمبر 2002، ليمارس أعماله التجارية مرة أخرى. وتحول عادل فليفل من موظف عسكري لا يتجاوز راتبه 600 دينار إلى شخص يملك إمبراطورية مالية وعقارية منتشرة في أنحاء العالم.

ويأسف كل من مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بأن هناك من رجال الأعمال البحرينيين وغيرهم ممن يمارس أعمال التجارة مع هذه الشخصية، التي جمعت وكسدت ثروتها من سجن وتعذيب الآلاف من ضحايا، مفضلين مصالحهم المالية الضيقة على كل المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية. ويعتقد كذلك بأن أحد دوافع ترشيح فليفل هو الحصانة البرلمانية التي من الممكن

مركز البحرين لحقوق الإنسان - جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان
2009-7-15

في تحد فاضح لضحاياه واستهتار بأرواح العشرات من الشهداء والآلاف من ضحايا القمع والتعذيب، أعلن العقيد السابق بجهاز امن الدولة، عادل جاسم فليفل نيته ترشيح نفسه للانتخابات النيابية القادمة. ففي لقاء أجرته صحيفة الوطن البحرينية يوم الثلاثاء الموافق 7 يوليو 2009 أعلن عادل فليفل نيته كمستشار لجمعية الصف الإسلامي ترشيح نفسه للبرلمان القادم وخوض الانتخابات في أكتوبر 2010، ضمن الدائرة الخامسة بمحافظة المحرق.

ادل فليفل

مقابلة عادل فليفل مع الصحيفة المذكورة أعادت إلى الأذهان ذكريات قاسية وأليمة، مر بها الكثير من الضحايا بمختلف طوائفهم ومرجعياته السياسية، فقد برز اسم فليفل بين عام 1980 وعام 2000، كضابط مخابرات يعمل بجهاز أمن الدولة المنحل، وكمساعد للضابط الاسكتلندي المعروف ايان هندرسون، رئيس جهاز أمن الدولة. واشتهر ببطشه بمعتقله والتمثيل بهم أثناء فترة احتجازهم، ويعتبر أحد المسؤولين المباشرين عن وفاة العشرات من أبناء الوطن تحت التعذيب، والآلاف من ضحايا التعذيب الذي اشترك في تعذيبهم بنفسه، أو بأوامر صدرت منه وتحت إشرافه. وهو المسئول عن الكثير من الاعتداءات الجسدية والجنسية التي مورست على المعتقلين الذين كانوا في عهده.

وعمل فليفل على تكديس العشرات من الأسر البحرينية من ذوي الأصول الفارسية في سفن بدائية تقتقر إلى أيسر إجراءات السلامة، وإرسالهم قسراً إلى إيران بدون جوازات سفر أو أوراق رسمية في ظروف تقتقر إلى أقل المعايير الإنسانية، وكاد ذلك أن يؤدي بالبعض منهم للضياع والغرق وسط البحر، لولا أن تم انقاذهم من قبل خفر السواحل الإيرانية، وقد تم معاملتهم في إيران كلاجئين وعانوا من ظروف معيشية صعبة حتى سمح لمعظمهم بالرجوع إلى البحرين بعد العام 2000. وكان فليفل أيضاً سبباً في فقدان الكثير من خيرة الطلبة البحرينيين تعليمهم المدرسي أو الجامعي وانهار مستقبلهم التحصيلي والوظيفي، وكذلك فقدان الكثير من المواطنين لوظائفهم ومصدر رزقهم الوحيد، بل أضحي الكثير من ضحاياه فقراء معوزين أو مهجرين مشننين في أرجاء العالم.

وقد استخدم فليفل سلطته ونفوذه في ابتزاز أموال المئات من أسر المعتقلين إبان تلك الفترة من أجل الإفراج عن أبنائهم وتخليصهم من هذا الجهاز المخيف، واستولى على أموال الكثيرين واستحوذ على مساحات واسعة من الأراضي المملوكة لرجال أعمال بحرينيين أو جبرهم على بيعها له بأثمان بخسة خوفاً من جبروته، بل زج كل من يرفض الانصياع لأوامره في السجن، تارة بتهم سياسية ومحاولة قلب نظام الحكم، وتارة أخرى بتهم جنائية أو قضايا مخدرات مصطنعة. وجمع جراء عمليات ابتزازه ثروة كبيرة تقدر بمئات الملايين من الدولارات. وكان يقوم بكل جرائمه مستفيداً من شبكته المخابراتية، المتغلطة في مؤسسات الدولة العامة والخاصة، وكذلك من علاقته الشخصية

مرصد المدافعين عن حقوق الانسان - عرض وتحليل إقليمي - البحرين

الوضع السياسي:

إن المراجعة التي قامت بها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بعد إجتماع "المراجعة الدورية الشاملة" الذي مراجعة ملف البحرين في شهر أبريل/نيسان 2008 قد وفرت فرصة للمنظمات غير الحكومية لبدء حوار عام حول وضع حقوق الإنسان في هذه البلاد، لاسيما في مسألة التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة، فضلاً عن التمييز المنهجي ضد الغالبية الشيعية في البلاد. أطلقت الحكومة في شهر مايو/أيار 2008 خطة عمل مع ممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة حيث قال وزير الخارجية أن بلاده ملتزمة بإنشاء مؤسسة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتي من المقرر أن تبدأ عملها في شهر يناير/كانون الثاني 2009، مع ذلك ومنذ ذلك التصريح قد قامت العديد من المنظمات غير الحكومية في البحرين بتذكير السلطات مراراً بأن المؤسسة الوطنية يجب أن تتوافق مع (مبادئ باريس).

بالإضافة بينما وافق مجلس الشورى (المجلس الأعلى في البرلمان) على قانون يلغي العقوبات الجنائية عن جرائم الصحافة (لم تكن الحكومة حتى أواخر العام 2008 قد تقدمت به بعد إلى المجلس الوطني. لذلك فإن حرية الصحافة تواجه تهديداً خطيراً. في 28 و29 يونيو/حزيران على سبيل المثال أعتقلت الشرطة 6 صحافيين بما فيهم 3 يعملون لحساب الجمعية السياسية (الوفاق) و3 آخرين يعملون في الموقع الإلكتروني أول . وبالمثل، جرى اعتقال السيد (عبدالله بو حسن) وهو عضو في جمعية العمل الوطني بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2008 بتهمة «التحريض على الكراهية وشم النظام»، وذلك بعد نشره مقالاً انتقد فيه سياسات الحكومة ونذ بممارستها العنصرية).

عواقب جديدة لحرية التعبير.

من المرجح أيضاً نشوء حواجز جديدة لحرية التعبير بعد نشر بيان صحفي في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، دعا فيه وزير الداخلية إلى التشدد في تطبيق المواد (134) و(134-1) من قانون العقوبات ضد كل من «يشارك في اجتماعات في الخارج أو مع المنظمات الدولية للبحث في الشؤون الداخلية للمملكة». (تفسير هذه المادة إلى أن «كل مواطن يشارك في الخارج ومن دون إذن الحكومة، في مؤتمر أو حلقة دراسية تتعلق بالشأن السياسي، الاقتصادي والإجتماعي في البحرين، من شأنها أو من المحتمل أن تؤثر على الثقة الاقتصادية في البلاد وعلاقاتها الدبلوماسية وهبتها، يخضع لعقوبة السجن لمدة 13 شهر على الأقل ودفع غرامة مالية.» إن هذه القوانين، التي تعود إلى العام 1976 عندما فرضت حالة الطوارئ في البحرين، تعتبر سالية للحرية وفقاً لمعظم منظمات حقوق الإنسان والتي تطالب بصياغة قانون جديد للعقوبات.

العقوبات الإدارية والقانونية لحرية التجمع السلمي، والأعمال الانتقامية ضد المدافعين الذين يشاركون في التظاهرات.

ينص القانون رقم 32 من العام 2006 عن التجمعات العامة، على ضرورة الإخطار عن الأحداث والتجمعات العامة، مع ذلك، وبالنظر إلى طبيعة وهدف التجمع، يتم تحديد مدى أهمية وجود عناصر إنفاذ القانون تبعاً لما ينص عليه القانون، وهذا من مسؤولية وزير السلامة العامة. بالإضافة، يحظر القانون أي تجمع ما بين غروب الشمس وشروقها، وأي خطبة أو تعليق من المرجح أن تخل بالنظام العام، أو الأخلاق دون تحديد مغزى هذين المفهومين. في شهر سبتمبر/أيلول 2008، صدر قرارين عن ديوان الخدمة المدنية

(CSB) يعرزان هذه القيود على حرية التجمع السلمي، ومحظرين على الطلاب وعناصر الحكومة، تحت طائلة فرض العقوبات، أن يشاركوا في التجمعات غير المرخص بها. في العام 2008، كانت الأحداث التي لم يبلغ عنها قبل إنعقادها أو التي وقعت بعد غروب الشمس عرضة للقمع العنيف من قوات الشرطة التي لجأت لإستخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين وإطلاق الرصاص المطاط عليهم. حُكم على العديد من مدافعي حقوق الإنسان الذين اعتقلوا في هذه التظاهرات بعقوبات سجن قاسية. وهكذا، في الفترة الواقعة بين 25 و28 ديسمبر 2007، تم اعتقال 60 ناشطاً شاباً من جانب القوات الأمنية في أعقاب مشاركتهم في مظاهرة كانت وقعت بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2007 في (سنابيس) غرب (المنامة) حينما كانوا يطالبون بضمان العدالة والتعويض لضحايا التعذيب. اتهموا هؤلاء الشباب بالتورط في «تجمع غير مشروع» و«سرقة وحيازة أسلحة وذخيرة غير مرخص بها». «أنكر جميع هؤلاء المعتقلين قيامهم بأي أعمال عنف وحيازة السلاح. أبلغ بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً عن الاعتداء المستمر الذي تعرضوا له طوال فترة احتجازهم، حيث احتجز العديد منهم في الإنفرادي، مكبلي الأيدي ومعضوبي الأعين لفترات طويلة. اشتكى البعض أيضاً من سوء المعاملة والتعذيب الذي تعرضوا له على أيدي مكتب التحقيق الجنائي (CIB) لإرغامهم على الإقرار». بتاريخ 14 يوليو/تموز 2008، تمت إدانة خمسة منهم من جانب محكمة الدرجة الأولى في البحرين وحكم عليهم بعقوبات تتراوح من 5 إلى 7 سنوات سجن وهؤلاء الخمسة هم السادة (حسن عبد النبي) و(هيثم بدر الشيخ)، وهم أعضاء في لجنة العاطلين عن العمل (UUC)، (ناجي الفتيل)، وهو عضو في BYSHR، (محمد عبد الله الشيخ) وهو مؤسس لجنة مكافحة غلاء الأسعار (CCMP) والسيد (عيسى السرح) وهو عضو الهيئة السياسية (أمل). تم تقديم استئناف ضد هذه القرارات ولكنه رفض بتاريخ 28 ديسمبر/كانون الأول 2008.

القيود التشريعية على الحقوق النقابية وأعمال الترهيب ضد النقابيين .

طبقاً للقانون رقم 33 من العام 2002 بشأن النقابات العمالية، تكتسب النقابة العمالية الشخصية القانونية بعد تقديم نظامها التأسيسي إلى وزارة العمل. غير أن هنالك قرار إداري صادر عن مكتب الخدمة الإدارية CSB يحظر على موظفي القطاع العام تشكيل اتحادات أو نقابات مستقلة. إن النقابات العمالية الستة القائمة في القطاع العام هي أيضاً محظورة من السلطات، على الرغم من اعتراف الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين GFBTU بها وهي هيئة مستقلة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال من الصعب على النقابات أن تدافع عن حقوق العمال دون انتقام من أرباب العمل. على سبيل المثال قد تعرضت السيدة (نجية عبد الغفار) للكثير من فترات التعليق عن العمل والراتب، وذلك منذ تعيينها نائبة رئيس نقابة البريد في العام 2003. كان قد تم استدعاؤها من جانب لجنة تحقيق لإرغامها على التخلي عن منصبها الوظيفي، وذلك بتاريخ 30 مارس/آذار 2008. ومن المرجح أن أعمال الترهيب هذه كانت ردّاً على رسالة مرسلة إلى وزير الشؤون الاجتماعية في العام 2003 وبيان إلى الصحافة في شهر يوليو/تموز 2006، حيث تشكو فيه وتندّد بظروف العمل السيئة لعمال البريد. قدمت السيدة (ناجية عبد الغفار) شكوى ضد القرارات المتخذة في

حقوقها ولكن بتاريخ 30 ديسمبر/كانون الأول 2008 رفضت المحكمة شكواها وأيدت قرار ديوان الخدمة المدنية. (CSB) بالمثل، أقيّل السيد (عباس العمران) من منصبه في شهر سبتمبر/أيلول 2008، وهو عضو في نقابة عمال شركة النفط في البحرين وعضو في (بابكو) BCHR، لأنه وفي العام 2006، كان قد أبلغ عن أعمال فساد وقعت داخل الشركة واستنكرها، بعد ذلك تعرض للمضايقة الشديدة في مناسبات كثيرة وطلب منه في حينها ألا يتواصل مع الإعلام أبداً حتى تمت إقالته من العمل).

حملات تشويه ومضايقة للمدافعين الذين يدينون التمييز ضد الشيعة

بدأت في العام 2008 حملات التشويه ضد المدافعين الذين يشجبون التمييز الذي تعاني منه الطائفة الشيعية. على سبيل المثال، بتاريخ 16 أكتوبر/تشرين الأول 2008، أتهم النواب البرلمانين والصحافيين السيد (نبيل رجب) وهو رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR) والسيد (العبد الجليل السنيغس) مدير مكتب حقوق الإنسان لحركة (الحق) ، والسيدة (مريم الخواجة) رئيسة سابقة لجمعية الدولية لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية (IESEC) بأنهم «خونة» و«رهائن للولايات المتحدة الأميركية». (ونجت هذه الاتهامات عن مشاركتهم في ندوة في واشنطن بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2008 نظمتها اللجان القائمة في الكونغرس في الولايات المتحدة حول «أثر الإصلاح السياسي على الحرية الدينية في البحرين». «مماثلة، بتاريخ 28 ديسمبر/كانون الأول 2008، عندما جرى بثّ اعترافات لأشخاص مشتهر بهم بالإرهاب على قناة فضائية حكومية هي «فضائية البحرين»، تم ذكر أسماء العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بتهمة «التحريض على أعمال العنف» (بما فيهم السيد (عبد الهادي الخواجة) رئيس مجلس الإدارة السابقة في (BCHR) ومنسّق الحماية في «الخط الأمامي» (FRONT Line)»، تعرضت عائلات المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً للمضايقة مثل زوجة السيد (نبيل رجب) التي تلقت تهديدات بواسطة البريد العادي والبريد الإلكتروني والهاتف.

قيود على حرية تنقل المدافعين عن حقوق الإنسان

في العام 2008، عانى المزيد من المدافعين عن حقوق الإنسان من القيود على حرية تنقلهم، سواء داخل أو خارج البحرين وخلال دخولهم إلى بلاد ثالثة. بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2008، تم منع السيد (عبد الغني خنجر)، وهو الناظر باسم اللجنة البحرينية الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، من دخول دولة (قطر) حين كان في مطار (الدوحة). إن هذا الحظر في السفر مرتبط بوجود لائحة بأسماء «الناشطين السياسيين» صادرة عن وزارة الداخلية ومرسلة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول الحليفة الأخرى للبحرين مثل مصر والأردن، من أجل تشجيعهم على رفض دخول أناس يدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين (إلى أراضيهم. وضعت هذه اللائحة أثناء حالة قانون الطوارئ (1975-2002) ولا زالت موجودة حتى اليوم ويتم تحديثها بانتظام. اختبر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين، مثل السيد (محمد مجيد الجشي)، وهو محام يعمل على بعض الملفات في BCHR، والسيد (نبيل رجب) بعض الحواجز والقيود المفروضة على حرية انتقالهم في العام 2008. في شهري أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول، على سبيل المثال، حين تمّ اعتراضه في المطار وقامت السلطات الأمنية الأردنية باستجوابه وهو في طريقه إلى عمان.

البنك الدولي يصدر مؤشرات الحكم الصالح للعام 2009 البحرين تحسنت في مؤشرين وتراجعت في 3 مؤشرات وراوحت مكانها في مؤشر واحد

بالمؤشرات التي يطرحها البنك الدولي. وكان المدير العام السابق لوكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي دعا في مقابله التي نشرتها صحيفة «الحياة» (8 «يناير/ كانون الثاني 2008) الى ان تتوقف الدول العربية عن انفاق مليارات الدولارات سنوياً على السلاح الذي يتحول إلى خردة ولم يحقق أمناً أو سلاماً، وبدلاً من ذلك فإن عليها تنفيذ مبادرات الحكم الصالح (الرشيد) والإنفاق على التعليم، والبحث العلمي والتقنيات، وتمكين المواطن العربي ومنحه حق العيش في حرية وكرامة وسلام، مؤكداً انه «لا بد أن نبدأ بالإنسان وأن ننتهي عنده، وعندما يحظى الإنسان العربي بسلام وطمأنينة ستعيش المنطقة في سلام وتصالح مع نفسها... أن لنا أن نمر بالمرحلة التي مر بها العالم الغربي، وهي مرحلة النهضة التي تتلخص في التفكير العقلاني الرشيد».

وفي لندن، أطلقت مبادرة من المليونير (السوداني الأصل) محمد ابراهيم، من أجل تشجيع «الحكم الصالح في إفريقيا»، وقيم حفل في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2008 رعاها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، وقام الحفل بتسليم رئيس بوتسوانا السابق فيستوس موجاي جائزة «مو ابراهيم للحكم الصالح في إفريقيا» التي تبلغ قيمتها خمسة ملايين دولار لما حققه من «الاستقرار والرخاء» في بلاده. ويحصل الفائز على خمسة ملايين دولار على مدى عشر سنوات، وأيضاً على 200 ألف دولار سنوياً مدى الحياة مع إمكانية منحه 200 ألف دولار أخرى سنوياً لأية «قضايا عادلة» يتبناها. وتهدف جائزة «مو ابراهيم للحكم الصالح في إفريقيا» إلى تحفيز النقاش حول الحكم الصالح في جميع أنحاء إفريقيا وفي أنحاء العالم من خلال توفير معايير موضوعية يمكن من خلالها قياس أداء الحكومات التي تحقق السلم والازدهار وتحكم رأي الشعب وتحفظ كرامته، وبالتالي يمكن أيضاً حفظ كرامة الحكام الصالحين. وأعلن حينها كوفي عنان اسم الفائز بالجائزة المخصصة لرئيس دولة أو حكومة سابق في منطقة إفريقيا (جنوب الصحراء) شريطة انه يتم انتخابه بشكل ديمقراطي وان يكون قد قضى فترة ولايته الدستورية وترك منصبه خلال السنوات الثلاث الماضية.

وكان موجاي قد سلم السلطة في وقت سابق من 2008 في عملية تحول سلسة بعد أن قضى نحو عشر سنوات في السلطة. وبحسب ما أوردته تقارير الجائزة فإن بوتسوانا تمثل «قصة نجاح سياسية واقتصادية نادرة في أكثر قارات العالم فقراً واضطراباً...» ويبلغ عدد سكان بوتسوانا مليون نسمة وهي أكبر منتج للألماس في العالم. وهذا يعني أن الحكم الصالح ليس حكراً على منطقة دون أخرى، ويمكن تنفيذه في كل البلدان.

ونيوزيلندا قوية الأداء، بينما زيمبابوي وساحل العاج وبيلاروس وإريتريا وفنزويلا هي من بين أضعف الدول في المؤشرات. وقال كبير الاقتصاديين في البنك الدولي آرت كراي ان «النبا السار هو أن بعض البلدان اعترف بهذه المؤشرات واتخذة منطلقاً للاستجابة لتحديات الحكم الصالح وتظهر التحسينات القوية في الدول التي تصافرت فيها الجهود من قبل القادة السياسيين وصناع القرار والمجتمع المدني والقطاع الخاص.» وأضاف «وفي الوقت نفسه، يلقي التقرير الضوء على ان التحديات الخطيرة التي لاتزال قائمة في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وتقرير مؤشرات الحكم الصالح للعام 2009 يؤكد ايمان البنك الدولي بالصلة الراسخة الصلة بين الحكم الصالح وتحسين نتائج التنمية.»

يذكر ان الدول العربية تتحاشى استخدام مصطلح «الحكم الصالح»، وتفضل استخدام مصطلح «الإدارة الرشيدة». وكانت الأردن أطلقت في مطلع 2005 بادرة «الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية». وجاء ذلك الاجتماع بعد ان اجتمع وزراء وممثلون عن الدول العربية في اجتماع تشاوري وزارى عقد في عمان في نهاية سبتمبر/ ايلول 2004 فوضوا من خلاله الحكومة الأردنية للقيام بتولي مهمة الامانة العامة للقيام بجميع الاعمال والمتطلبات تحضيراً لإطلاق مبادرة الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة بشأن اعتماد مبادرات لتعزيز الحكم الصالح (الإدارة الرشيدة)، وتطوعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (نادي الأغنياء) بمساندة الدول العربية في ذلك، وذلك تنفيذاً لتوصيات وقرارات القمة العربية التي عقدت في تونس العام 2004.

الجامعة العربية قالت في العام 2005 انها اطلقت مبادرة «الإدارة الرشيدة» ضمن سعيها لثلية «أجندة الألفية» التي حثت جميع الدول إلى تحقيق عدد من الأهداف مع حلول العام 2015، ومن تلك الأهداف تنمية «الحكم الصالح». «غير أن العرب خافوا من مصطلح «الحكم الصالح»، واستبدلوه بـ «الإدارة الرشيدة»، وخلال السنوات الثلاث الماضية اجتمعت عدة فرق عمل موزعة على «مجموعة عمل الخدمة المدنية والنزاهة»، «مجموعة عمل الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية»، «مجموعة عمل إدارة المال العام»، و «مجموعة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاح القضائي.»

المبادرة العربية حجت من مشروع «الحكم الصالح» وركزت على جوانب تقنية - فنية للتطبيق على خناق منافذ الإصلاح ضمن محاور ستة وهي «محور الخدمة المدنية» «محور الإعلام» «محور المجتمع المدني»، و «محور تطوير وتحديث النظام القضائي». «ولكن الدول العربية اتخذت قرارات ضيقت من خلالها على امكانيات فرص تحسين الحكم الصالح حتى في هذه المجالات الضيقة التي لا تتصل

أصدر «البنك الدولي» (في 29 يونيو/ حزيران 2009 تقريره السنوي عن «مؤشرات الحكم الصالح» للعام 2009، محددًا قياساته لستة أبعاد للحكم الصالح في 202 دولة في العالم، والأبعاد الستة هي: التمثيل السياسي والمحاسبية، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والنوعية التنظيمية (جودة الإجراءات)، وسيادة حكم القانون، ومكافحة الفساد. وأشار التقرير إلى ان البحرين تقدمت، عند مقارنة العام 2008 بالعام 2007، في مؤشرين (هما الاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة) وتراجعت في ثلاثة مؤشرات (هي: التمثيل السياسي والمساءلة، جودة الإجراءات، ومكافحة الفساد)، بينما لم يتغير الوضع بالنسبة لمؤشر «حكم القانون».

والبنك الدولي يصدر تقريره عن الحكم الصالح منذ العام 1996 لجميع بلدان العالم، ويعرف البنك الدولي الحكم الصالح بأنه «ذلك الحكم الذي يتألف من تقاليد ومؤسسات تستخدم لممارسة السلطة صلاحياتها، وتشمل العملية التي يتم اختيار الحكومات، ورصدها ومحاسبتها وتبديلها سلمياً، وقدرة الحكومة على صوغ سياسات سليمة وتنفيذها على نحو فعال، مع احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية في ما بينها.»

وتعطي المؤشرات قياساً حول تحسن او تراجع الإصلاحات في جميع أنحاء العالم، وترصد التوجهات الإصلاحية للأفراد في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبار أن الحكم الصالح مطلب أساسي للتنمية، والبنك الدولي أخذ بتوصيات الأمم المتحدة التي تؤمن بالصلة الوثيقة بين الحكم الصالح والتنمية الناجحة وذلك بحسب ما تشير الأدلة التجريبية، ومؤشرات الحكم الصالح في العالم هي عبارة عن جميع للتصورات والتقييمات من مجموعات متنوعة من مصادر المعلومات التي يجمعها البنك الدولي من عدد كبير من الدراسات الاستقصائية وغيرها من التقييمات في كل بلد بالإضافة الى الأخذ بوجهات نظر الشركات والأفراد والموظفين العموميين في البلدان التي يجري تقييمها، كما ان البعض الآخر من المعلومات يعكس وجهات نظر المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة للمعونة، في حين أن البعض الآخر على أساس تقييم المخاطر التجارية ووكالات التصنيف. والمؤشرات المعتمدة لدى البنك الدولي تستند إلى مئات المصادر المحددة والمفصلة لقياس المتغيرات، وهي مأخوذة من 35 مصدراً معتمداً للبيانات تقدمها 35 منظمة مختلفة.

وذكر تقرير العام 2009 ان البلدان النامية حققت مكاسب كبيرة في مجال السيطرة على الفساد، ولكن نوعية وجود الإجراءات لم تتحسن على مدى العقد الماضي، وتبين أن دولاً مثل النرويج

اعتقال الشيخ المقداد يؤكد خبث البغي الخليفي

أ - الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:
ب - إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
ج - إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

والواضح ان المادة الثانية ج تنطبق بشكل كامل على الوضع في البحرين، وبالتالي يعتبر الحاكم الحالي مسؤولاً عن ممارسة جريمة الإبادة الجماعية بحق الغالبية من أبناء البحرين. فهو يرتكب بذلك جريمة ضد الإنسانية يستحق العقاب عليها. يضاف الى ذلك ان تعذيب شباننا في الاعوام الثلاثة الاخيرة حظيت بقدر من التوثيق الذي يجعلها ادلة ثبوتية قاطعة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضده وجلازته عندما ترفع القضايا امام القضاء الدولي. لقد تواصل استهداف البحرينيين بشكل لم يسبق له مثيل منذ الاحتلال الخليفي للبلاد، وتجاوز حدود التمييز في الوظائف والتعيينات، ليصل الى مشروع ذي شقين، يضاف الى جرائم الاضطهاد والتمييز: فهو أولاً استهداف لوجود الغالبية الساحقة من أبناء البحرين الاصليين (سنة وشيعية)، وثانياً: اعتداء على العقائد والمقدسات لدى هؤلاء، وتسقيط للعلماء والرموز، واستسخاف بالعقائد والافكار، وتشكيك في الانتماء والالتزام المتواصل بالجماعة للآخرين، واستضعاف للنشطاء من أبناء البلاد باقتالهم وتعذيبهم وتشويه سمعتهم وتسليط حلفاتهم في المنطقة ضد البحرينيين الزائرين للبلدان التي يحكمونها، ونعتهم بابتساع النعوت. ولم يسلم اولئك الذين يتهجون سياسات التعايش والمسايرة من ذلك المشروع الوحشي، بل شمل العدوان كافة طبقات الشعب المظلوم، وما يزال متواصلاً بدون انقطاع او توقف.

بناء على ما تقدم، فقد انبرت التلة المجاهدة من العلماء والرموز السياسية والنشطاء لمواجهة هذا العدوان الكاسح بلا هوادة، وبدون كل او ملل. فاذا كان الخليفيون قد أعلنوا حرباً شاملة ضد أهل البحرين، فان هذا الشعب الذي عاش اهله متحابين قروناً، لن ينكفي عن المواجهة، ولن يتراجع عند النزال، ولن ينحني امام الصلف الخليفي المقيت. ان مجاهداً مثل الشيخ محمد حبيب المقداد الذي فشل الخليفيون امام صموده وعناده وشموخه، سوف يظل رمزا متحديا لاستكبارهم، وعنوانا للجهاد ضد ظلمهم واحتلالهم، وطودا راسخا في اعماق الوطن، تتكسر عليه اطماع المحتلين والقراصنة والساوقين والمستبدين. وسيظل الجهاد ضد العائلة الخليفية ا لباغية متواصلاً بعين الله حتى تنكسر شوكتهم ويعز الله المؤمنين بنصره ويظهر الحق ويزهق الباطل، ان الباطل كان زهوقاً.

الحاكم عندما التقى وفداً من الرموز في خريف 2001، واخبرهم بكذبة كبرى مفادها وجود قائمة لدى الامريكيين بـ 99 اسماً للنشطاء البحرينيين، وانه يضمن سلامتهم اذا كانوا في البحرين وليس اذا سافروا. وبعد يومين اصدرت السفارة الأمريكية بياناً كذبت فيه قول الحاكم، قائلة انها لا تعلم بوجود اسم أي شخص بحراني على أية قائمة سوداء أمريكية. وهذا يعني ان القائمة انما اعتدها العائلة الخليفية الحاكمة ضد أهل البحرين، وطالبت الحكومات الاخرى بمضايقتهم عندما يغادرون البلاد. فكانت المضايقات متواصلة لعدد من الرموز الذين زاروا الكويت او السعودية او الامارات. وفي كل مرة كانت سلطات الامن في تلك البلدان تؤكد انها لا ترغب في اعتقالهم او توقيفهم، وانما تنفذ اوامر رسمية من البحرين. انها سياسة خبيثة لا يمارسها الا الخليفيون الذين لم يستطعوا، منذ ان دنسوا ارض البحرين باحتلالهم، التعايش كمواطنين مع اهليها، بل أصروا على التمايز والابتعاد عن كل ما هو بحراني. هذه العقدة من بين الاسباب التي دفعت الحاكم الحالي لتبني سياسة التطهير العرقي، وممارسة الإبادة على نطاق واسع. وهو بذلك يرتكب جريمة بحرمها القانون الدولي تحريماً قاطعاً. فاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية التي أقرت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 260 المؤرخ في 9 ديسمبر 1948 تنص على ما يلي:

المادة الأولى: تصادق الأطراف المتعاقدة على الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها.

المادة الثانية: في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي

جاء اعتقال سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد على ايدي السلطات السورية ليؤكد قضية "القوائم السوداء" التي تقدمها العائلة الخليفية للدول الاخرى، بأسماء البحرينيين الراضين لجرائمها ونظام حكمها الجائر، وليكشف مدى التواطؤ الاقليمي ضد أهل البحرين الراضين تحت الاحتلال الخليفي البغيض.

فالشيخ المقداد ليس لديه قضية مع النظام السوري، ولم يرتكب جرماً على الاراضي السورية، ولم يتم توقيفه هناك من قبل، حتى عندما كان لاجئاً. فلماذا يعتقل الآن بعد إطلاق سراحه وإلغاء كافة التهم الملفقة التي وجهت اليه ومن معه من الضحايا البحرينيين؟ السلطات السورية ان الاعتقال بناء على طلب رسمي من العائلة الخليفية، إمعاناً في إيذاء الشيخ الجليل الذي قضى اكثر من ثلاثة شهور في زنايات التعذيب الخليفية، ورفض الانحناء او الخنوع لهؤلاء الطغاة والمتجبرين، واصر على ان يكون دائماً في صف المحرومين، مغنياً للينامي والمنكوبين، ومع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه. ما كان الشيخ المقداد يوماً باحثاً عن جاه او منصب او مال، بل انطلق في موقفه من شعوره بالمسؤولية امام الله، بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتصدي للظلم، ومواجهة الاستبداد والاحتلال والنهب وسلب الثروات والاموال. وبرغم سجنه الظالم ثلاثة شهور متواصلة لانه قام بمساعدة يتامى العراق، فقد فشل الخليفيون المجرمون في محاولاتهم ثنيه عن العمل التطوعي الخيري او الالتزام بموقف مبدئي لرافض للاحتلال والعدوان والظلم والتجبر. الشيخ محمد حبيب المقداد لا يستطيع الصمت على الجرائم الخليفية المتواصلة، وسياسات سلب اموال المسضعتين لانفاقها على الاجانب بدون وازع من ضمير او خشية من محاسبة. فما فعله عبد الله من حمد آل خليفة، نجل الحاكم، بتقديم ملايين الدنانير

الشيخ محمد حبيب المقداد
بعد الإفراج عنه من قبل السلطات السورية



المسلوبة من بطون الجائعين للمغني الماجن، مايكل جاكسون، جريمة كبرى يفرض القانون على من يقوم بها عقوبات كبيرة. اما هو فقد استخف بحقوق الناس وعقولهم، وراح يبرر ما فعل، فكأنه، وهو ينهب اموال الجياح، انما يتصرف بأموال أبيه وأمه، انه، ومعه عائلته السارقة، يرفضون الاعتراف بسيادة الشعب على ثرواته، وحقه في الحفاظ عليها وتوزيعها بشكل عادل وفق قوانين يكتبها أبناء البحرين، وليس اللصوص الخليفيون. القوائم السوداء هذه ليست جديدة. فقد ذكرها

فليفل معذب وقاتل للنفس المحترمة ولص كدس أموالا من المال الحرام وابتزاز المواطنين

اطيافه أن يقف ضد هذا الجلاذ ومن يناصرونه من المشبوهين وأصحاب المصالح الضيقة، وتناشد اللجنة الجمعيات السياسية وجمعيات حقوق الإنسان وكل الشرفاء بتحمل المسؤولية في التصدي لمثل ترشح هؤلاء الجلاذون وعلى رأسهم عادل فليفل حيث إن ترشحه وظهوره العلني بهذه الصورة هو إمعان في الإساءة لضحاياه ولأسر الشهداء الذين قتلهم تحت التعذيب أو أمر بتعذيبهم وياشر الإشراف على ذلك.

إن اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب تكبر وتشيد بموقف مركز البحرين لحقوق الإنسان ورئيسه السيد نبيل رجب لما يقوم به المركز من مساندة الضحايا وتعزية الجلاذين واللصوص أمثال عادل فليفل، واللجنة ترفض ما يسوقه محمد الشروقي عبر استخدام اسما وهما لما تسمى اللجنة الأهلية للدائرة الخامسة في المحرق، فالمحرق وأهلها الطيبون لا يرتضون أمثال من تلطخت يده بدم الأبرياء مرشحا لهم، إننا نحذر محمد الشروقي من مغبة التورط في الوقوف بوجه الضحايا ونطالبه الكف عن دعم الجلاذين في مقابل تسبب المعاناة لأهالي المواطنين الذين قتلهم فليفل أو أولئك الذين أشرف على تعذيبهم وقتلهم.

إن اللجنة الوطنية تحذر الجلاذ فليفل من الاستهتار بشعور الضحايا واسر الشهداء وتدعو للعودة لحياة الخفافيش حيث أن ضحاياه لا ريب لن يقفوا مكتوفي الأيدي بينما يسرح هو وأمثاله من الجلاذين، فالضحايا لن يستكينوا ويستسلموا وإنما سيلحقونه بكل الطرق السلمية والقانونية وأينما حل ونحن ومنذ عدة أشهر نعد ملفات لرفع قضايا ضد فليفل في الخارج وإن شاء الله سوف ننجح في القصاص العادل منه ومن كل الجلاذين.

نطالب المجتمع البحريني بكل أطيافه التصدي للجلاذ عادل فليفل ورفض ترشحه لبرلمان 2010
محمد الشروقي شخص مشبوه ولا تعبر لجنته الوهمية عن إرادة الدائرة الخامسة في المحرق

تابعت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب بشديد القلق ما تنشره بعض الصحف من نية الجلاذ والقاتل المعروف عادل فليفل الترشح للدخول للبرلمان القادم في 2010 وتأتي جرأة هذا المعذب على الظهور العلني وبشكل سافر نتيجة لتواطؤ أجهزة السلطة معه عبر حمايته وتوفير المناخ المناسب وأمثاله من الجلاذين للوقوف في وجه ضحاياهم واسر الشهداء وتأتي هذه الحماية بشكل رسمي عبر مرسوم 56 الذي وضع ليشكل حصانة لهؤلاء المجرمين المنبوذين الذين كان على رأسهم عادل فليفل والذي كون ثروة طائلة من معاملات مشبوهة مع بعض أفراد عائلة آل خليفة الذين عملوا معه في جهاز أمن الدولة كما وإلى جانب لصوصية فليفل وابتزازه لعشرات التجار والمواطنين باستخدام التهديدات بنفوذه في جهاز أمن الدولة فقد تورط بشكل لا ليس فيه في تعذيب وقتل العشرات من المعتقلين السياسيين كما وانه تسبب في تجويع وحرمان العشرات من الأسر البحرينية الشيعية والسنية من حقوقها وقام بملاحقتها والتضييق عليها بوحشية لابتزازها ونهب أموالها أو لتغيير رؤاها السياسية، إن ضحايا عادل فليفل ليسوا من طائفة واحده فقد عذب الكثير من الشيعية والسنة على حد سواء من أمثل سيد جعفر العلوي وعبد الله مطوبع والمحامي أحمد الشمالان وغيرهم.

إن اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب تناشد المجتمع البحريني بكل



جثة الشهيد سعيد الاسكافي وآثار التعذيب تحكي الجريمة



جثة الشهيد نوح من ضحايا عهد الجلاذ عادل فليفل

ارهاب السلطة الخليفية- تتمه ص 1

المنطقة او العالم، ومارست القمع والاضطهاد والحرمان حتى اصبح البحراني غير قادر على توفير السكن اللائق او الحصول على وظيفة تصون ماء وجهه. وجاءت سياسة الاستيطان لتجعل العصابة الخليفية مساوية في عيون البحرانيين لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا او نظام الاحتلال الصهيوني. وأكد هذه النظرة الخطوات الاخيرة التي اتخذتها للتطبيع مع كيان الاحتلال الصهيوني. فلم يستطع ولي العهد الخلفي اخفاء تلك السياسة بل عبر عنها بقلمه في الاعلام الصهيوني، بعد ان بعثت العصابة الخليفية وفدا رسميا لمقابلة المسؤولين الصهاينة في مطار بن غوريون بدعوى "استرداد" خمسة مواطنين بحرانيين اعتقلتهم قوات الاحتلال الصهيونية. بينما المتعارف عليه ان تقوم اللجنة الدولية للصليب الاحمر بمهمة استلام المعتقلين بين الحكومات التي لا تتمتع بعلاقات دبلوماسية.

واخيرا جاءت الخطوة الأخطر في ملف الارهاب الخلفي باستهداف البحرانيين داخل البلاد وخارجها. وهي خطوة تتناغم مع حقيقة ما يضمه الخليفون الذين لم يشعروا يوما بامكان تطويع قلوب الشعب للقبول بعقوبة الاحتلال والقهر. ففي خطوة درامية بعد فشل الزرع لمسرحية "الحجيرة" التي اتهمت العصابة الخليفية فيها مجموعة من شباب البحرين النشطاء بالتخطيط لاعمال ارهابية اندفع جهاز الارهاب الخلفي الذي ضم الى صفوفه في السنوات الاخيرة مجموعات من "فدائيي صدام" لاعمال ارهاب غير مسبوقه في تاريخ البحرين، ربما تكون قطعة الشطرنج المفقودة لاكمال خريطة السقوط الخلفي العاجل بعون الله تعالى. جاء فشل تلك المسرحية التي ارغمت العصابة الخليفية فيها على اطلاق سراح المجموعة التي تعرضت للتعذيب الرهيب بدون قيد او شرط بعد ان اتضح انها مختلفة جملته وتفصيلا وانها ستخرج اصدقاء الخليفين واعوانهم خارج البلاد. والمعروف ان الحاكم الديكتاتوري لا يستمع لمنطق العقل بل ان عواطفه تغلب عقله، وان طبيعة العنف فيه تطغى على منطق السلم والحوار. فأصدر الحاكم ذو النزعة العسكرية اوامره بتدشين عهد جديد من ارهاب الدولة يتمثل باستهداف النشطاء جسديا اينما كانوا. بدأ المسلسل ياخطاف عدد من المواطنين وتعذيبهم بوحشية متناهية، ثم رميهم في الطرقات ليكونوا "عبرة" لغيرهم. وتواصل المسلسل حتى بلغ ذروته الشهر الماضي عندما دشّن "أبو يوسف" عن طريق "فرق الموت" الخاصة بعمليات ارهابية في العاصمة البريطانية، بمحاولات اغتيال طالت ثلاثة من النشطاء، اذ تم الاعتداء على اثنين منهم في احد الأزقة ولم يسلموا الا بعد ان تعالى صراخهم وخرج الناس ليروا المعتدين بلوذون بالفرار. اما المحاولة الاخرى فكانت محاولة تصفية احد المعارضين مع عائلته في حريق اشعل عمدا بمنزله في الساعات الاولى من صباح السادس من يوليو. وكانت المعارضة قد استلمت قبل ايام قليلة من تلك الحوادث انذارا واضحا بان عمليات وشبكة سوف تحدث قريبا ضدهم. ولكن عين الله التي لا تنام كانت تحرس المظلومين وتفشل كيد المعتدين.

مشكلة الطغاة انهم يعتقدون انهم قادرين على فعل اي شيء يريدون، متناسين ان هناك قوة منهم واعظم (والله أشد بأسا وأشد تنكيلا). ويظنون ان اسكات صوت او اثنين سوف يقضي على المقاومة ضدهم، ويتجاهلون ان تلك الاعمال انما تولد المزيد من الغضب وتدفق يمن يقف على هامش الصراع للتغلغل فيه واتخاذ موقف أكثر جرأة وإقداما. ولذلك جاءت ردة الفعل الشعبية لتؤكد على استحالة القضاء على الشعب وارادته. فلم تتوقف الهواتف ورسائل الانترنت من كافة اصقاع الارض لتدين العدوان الخلفي ولتفتح الاعين على حقيقة قوات الاحتلال الخليفية وسياساتها في ارض اوال الممتحنة فاذا كانت اموال قارون التي نهبتها العصابة الخليفية في السنوات الاخيرة قد مكنتها من تنفيذ اجزاء كبيرة من خططها الارهابية، فان تلك الاموال قد أغشت أعين الطغاة وأبصارهم، فاعتقدوا ان المال قادر على كل شيء، ومن بينها وقف فعل القوانين الالهية. هؤلاء ينسون ان "يد الله فوق ايديهم" وان اموال قارون لم تنفعه شيئا "فخسفا به وداره الارض فلم يكن له من فنة ينصرونه في الارض وما كان منتصرا. هن الذين تمنوا مكانه بالامس". لقد أخطأت العصابة الخليفية في حسابها مرة اخرى، فبدلا من الاستفادة من اجواء الهدوء النسبي التي اعتبت وفاة الحاكم السابق، نجح الحاكم الحالي في شيء واحد: تكثيف الرفض الشعبي له ولحكمه وتسلط عائلته بنمط غير مسبوق. انه يعتقد مخطئا ان الارهاب يستطيع اخماد اصوات الاحرار وكسر شوكة الشعب، وان الاموال تكفي لشراء الضمانات والمواقف، وينسى ان من سبقه من الطغاة و الديكتاتوريين قد جرب هذه الاساليب جميعا فما أغنت عنهم شيئا، واصبحوا ينفقون الاموال من اجل اهداف غير شريفة لتتقلب عليهم "فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة". يخطئ الخليفون اذا اعتقدوا ان اعمال الارهاب والاغتيال والتصفية الجماعية سوف تحمي عرشهم المتهاوي باذن الله، ويكرسون الخطأ ان لم يكفوا عن هذه الجرائم التي لم تنفذ من سبقهم من امثالهم. فسوف يبقى الحق ويصمد الايمان، ويرتفع صوت العدل وتنظف شعلة الباطل. والله غالب على امره، ولكن اكثر الناس لا يعلمون".

الشهيد

ليس منا من نسي موقفكم أو دمكم بل من الظلام ذا
و أبو ذر إذا صاح بكم حذركم لا تعودوا الريدا
للوراء كل يوم مشيكم ماذا بكم ما حدا مما بدأ
هل تنكرتم لخط شيخكم فاندكم و الدما راحت سدا

كل شي عندنا من عندكم من فضلكم جاحد من أنكرا
لو سرينا باليالي سريكم حذوا بكم لتحمدا السرا
أو تهجنا أباتا نهجكم عزتكم شعبنا ما خسرا
لو حرثنا أو زرنا زرعكم أو سقيكم لأكلنا الثمرا

أي شعب هكذا مسير ينبذ الفكر و من تفكر
يرفض الناقد لو تدبر سليم الأمر و سر مخدر

الشهيد كرم مندق منطلق و به ختم الندا
الشهيد قمر منفلق مؤلق ببروج الشهدا
الشهيد بالغروب شفق متسق لونه لون المدا
الشهيد بطل منعتق ملتحق بصوف السعدا

الخميني و ليس غيره مرجع للطالبين ثوره
لو تقفى الخاسرون فكره لم يعودوا حاصدين حسره

الشهيد عتبا يعتبكم يسألكم عن يتيم حرما
من ابيه ميتا من أجلكم في حقتكم وفدا كم بالديما
فبنوه العهد في أعناقكم لزمأ لكم عيشهم و المطعما
و نساء رملت في نصركم أخرى بكم أن تصونوا الحرما

أطفأوا النور لكي يمرؤا و الشعار وقف من أضروا
و إنجلي الصبح و قد أصروا أنهم أصوب من أقرؤا

الشهيد بالردى مقتدر منتصر لضرورات العقيدة
الشهيد أدب منسجر مستعر و من الدم قصيده
الشهيد قصص معتبر مختصر بحكايات فريده
الشهيد غضب منفجر معتصر لقضاياه و ريده

و الوصي بالدماء ساجد و الحسين بالطفوف شاهذ
إنما العز إلى المجاهد لا إلى الراهب بالمساجد

الشهيد للهوان خصم مختصم بشعارات التحدي
الشهيد للحقوق علم فيه دم و شعارات التصدي
الشهيد أسد متجم محتدم بعصابات التعدي
الشهيد بالسجلات فم مصطدم ببيانات التردي

لو بقي العيش لنا مخلص وبقينا بالحياة نسعد
لنتخبنا موتنا المؤبد في فداء سبط آل أحمد

الحسين بالدماء معترض منتفض ضد سلطان أميه
الحسين للسهم عرض مرتبض تلعات الغادريه
الحسين للاباء محتفظ ممتعض و أبا شم الدنية
الحسين منهج منتفض منتفض رأي من باعوا الفضيه

للشاعر غازي الحداد